**شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها**

شركة ذات مسئولية محدودة

**القوائـم المالية للسنة المنتهية**

**في 31 ديسمبر 2023م**

**وتقـريـر المراجع المستقل**

شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها

شركة ذات مسئولية محدودة

**فهرس القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م**

|  |  |
| --- | --- |
|  | **صفحـة** |
| تقرير المراجع المستقل | 2 - 4 |
| قائمة المركز المالي | 5 |
| قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر | 6 |
| قائمة التغيرات في حقوق الملكية | 7 |
| قائمة التدفقات النقدية | 8 |
| إيضاحات حول القوائم المالية | 9 - 34 |

**تقرير المراجع المستقل**

**إلــى الســــــــــــــــــادة الشــــــــــــركاء الموقرين**

**شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها**

**الأحساء ـ المملكـة العـربيـة السعـوديـة**

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها - شركة ذات مسؤولية محدودة (ويشار إليها بالمنشأة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في 31 ديسمبر 2023م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في "قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المنشأة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

**عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية**

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح رقم (2-4) المرفق بالقوائم المالية الذي يشير إلى أن المنشأة تكبدت صافي خسارة متراكمة قدرها 8,107,403 ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ، تجاوزت رأس المال كما هو مذكور بالإيضاح المشار إليه. ووفقاً لما هو مذكور الإيضاح رقم (2-4)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جانباً إلى جنب مع الأمور الأخرى تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا بهذا الأمر.

**لفت انتباه**

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (1) من هذه القوائم المالية، والذي يشير إلى أن الشركة قامت بتحويل بعض أعمالها من خلال تحويل السجلات التجارية بما لها وبما عليها إلى شركة البلور للصناعة (طرف ذو علاقة مملوك للشركاء). ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

**تقرير المراجع المستقل (تتمة)**

**شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها (تتمة)**

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات وعقد تأسيس المنشأة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، مالم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي إدارة الفرع ، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المنشأة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي تضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر منفردة أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

* **تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.**
* **التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.**
* **تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.**

**تقرير المراجع المستقل (تتمة)**

**شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات وفروعها (تتمة)**

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)**

* **التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الفرع على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الفرع عن البقاء كمنشأة مستمرة.**
* **تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.**

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، بجملة أمور من بينهما نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

**عـن شركة إدراك العالمية**

**محاسبون ومراجعون قانونيون**

الأحساء في: 000 000 1446هـ
الموافق: 000 000 2024م

**سلمان بن عبدالرحمن الثميري**

**محاسب قانوني - ترخيص رقم 741**

1. **التكوين والنشاط**

تمارس شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات - شركة ذات مسئولية محدودة - نشاطها بموجب السجل التجاري رقم 2252053764 وتاريخ 21/09/1434هـ وبموجب رخصة نشاط تجاري رقم 3909480314 وتاريخ 12/05/1435هـ.

ونشاط الشركة هو تقطيع وشطف الزجاج العادي، الإنشاءات العامة للمباني السكنية، الإنشاءات العامة للمباني غير السكنية مثل المدارس والمستشفيات والفنادق الخ، الإنشاءات العامة للمباني الحكومية، إنشاءات المباني الجاهزة في المواقع، ترميمات المباني السكنية والغير سكنية، إنشاء الطرق والشوارع والأرصفة ومستلزمات الطرق، هدم وإزالة المباني وغيرها، تمديد الأسلاك الكهربائية، تمديد أسلاك الاتصالات، تمديدات الشبكات، تركيب وتمديد شبكات التلفزيون والساتلايت، ورش صناعة الألمونيوم، تركيب وإصلاح وصيانة السلالم المتحركة والسيور الناقلة و الأرضية، تركيب وإصلاح وصيانة الأبواب الأوتوماتيكية، تشطيب المباني، تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب الشرشوب والدرابزينات والسلالم والمطابخ الخشبية، تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب الشرشوب والدرابزينات والسلالم والمطابخ الألمونيوم، تركيب الأبواب والشبابيك وإطارات الأبواب الشرشوب والدرابزينات والسلالم والمطابخ المعدنية، تركيب المظلات والسواتر، تركيب السيراميك والكاشي، تركيب الزجاج والمرايا للمباني، تركيب زجاج واجهات الأبراج، تنظيف المباني الجديدة بعد الإنشاء، إصلاح وتركيب زجاج السيارات، البيع بالتجزئة لوقود غاز الأسطوانات، البيع بالتجزئة لأسطوانات الغاز الفارغة، البيع بالجملة للأسطوانات والخزانات المركزية للغازات الطبيعية الأولية والصناعية ومستلزماتها وتعبئتها، بيع أجهزة ومعدات الطاقة الشمسية، ورش الحدادة، النقل الخفيف، صناعة وتركيب أبواب الكراجات، صناعة وتركيب النوافذ والأبواب، صناعة وتركيب السلالم، صناعة وتركيب المظلات، صناعة زجاج المرايا، صنع أنابيب ومواسير وأشكال مجوفة ووصلات أنابيب أو مواسير، صناعة الهياكل المعدنية وأجزائها، صناعة الكيماويات العضوية الأساسية يشمل الأستلين عدا الأسمدة والمركبات الأزوتية النيتروجينية، إنتاج الغازات الأولية يشمل الأوكسجين والهيدروجين الخ، إنتاج الهواء السائل والمضغوط، إنتاج غازات التبريد، إنتاج الغازات الصناعية المخلوطة، صُنع الغازات الطبية، صناعة منتجات أولية من الزجاج، صناعة الأصناف الزجاجية العازلة المستخدمة في الإنشاءات، صناعة زجاج الأمان بما فيها زجاج السيارات، إنتاج الثلج المستخدم في التبريد، إنتاج الثلج للاستخدام الآدمي، صناعة النوابض اليايات أو الزنبركات عدا نوابض الساعات، صناعة الأبواب المصفحة لأغراض الحماية، صيانة المصاعد، تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الإطفاء، تركيب وصيانة أجهزة ومعدات الإنذار من الحريق، تركيب وصيانة الأجهزة الأمنية، تركيب وصيانة أجهزة السلامة المرورية، تركيب وصيانة المصاعد، البيع بالتجزئة لأجهزة ومعدات ومواد الوقاية والحماية من الحريق، البيع بالتجزئة للمصاعد والسلالم والسيور المتحركة، البيع بالجملة لمعدات الإطفاء والإنقاذ، البيع بالجملة للمصاعد والسلالم والسيور المتحركة، النقل البري للبضائع، نقل البضائع والمعدات، النقل الثقيل.

ويتبع الشركة السجلات والتراخيص التالية: -

* السجل التجاري رقم 2252049798 وتاريخ 04/02/1434هـ وبموجب رخصة نشاط تجاري رقم 3909443800 وتاريخ 15/10/1433هـ.

ونشاطه هو الإنشاءات العامة للمباني السكنية، الإنشاءات العامة للمباني غير السكنية مثل المدارس والمستشفيات والفنادق .... الخ.

* السجل التجاري رقم 2252101964 وتاريخ 25/07/1439هـ والصادر من السجل التجاري بمدينة المبرز.

ونشاطه هو تركيب وإصلاح وصيانة السلالم المتحركة والسيور الناقلة و الأرضية، تركيب وصيانة المصاعد.

* السجل التجاري رقم 2031106763 وتاريخ 17/01/1443هـ والصادر من مكتب السجل التجاري بمدينة الأحساء.

ونشاطه هو تقطيع وشطف الزجاج العادي، البيع بالتجزئة لألواح الزجاج، صناعة زجاج المرايا، صناعة منتجات أولية من الزجاج، صناعة الأصناف الزجاجية العازلة المستخدمة في الإنشاءات، صناعة زجاج الأمان بما فيها زجاج السيارات.

* السجل التجاري رقم 2257021648 وتاريخ 26/04/1414هـ والصادر من السجل التجاري بمدينة العيون.

ونشاطه هو صناعة وتركيب أبواب الكراجات، صناعة وتركيب النوافذ والأبواب، صناعة وتركيب المظلات، صناعة النوابض اليايات أو الزنبركات عدا نوابض الساعات، صناعة الخزائن الحديدية، صناعة الأبواب المصفحة لأغراض الحماية.

تبدأ السنة المالية للمنشأة من أول شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية.

1. **التكوين والنشاط (تتمة)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفرع** | **رقم السجل التجاري** | **رقم رخصة نشاط تجاري** |
| المشاريع | 2252057719 | 3909468970 |
| الأحساء / المبرز | 2252038645 | 3909466195 |
| الدمام / الفيصلية | 2050104408 | **-** |
| الدمام / شارع الخزان | 2050034525 | 3909112086 |
| الخبر/ الثقبة | 2051059829 | 3909642564 |
| الجبيل | 2055009269 | 42055089813 |
| حفر الباطن | 2511022840 | 40031762696 |
| الرياض / السويدي | 1010350249 | 3911878000 |
| الرياض / الراوبي | 1010253598 | **-** |
| الرياض / التخصصي | 1010408919 | 40102479609 |
| الرياض / النزهة | 1010408920 | **-** |
| الرياض / الصحافة | 1010465355 | **-** |
| جدة / شارع فلسطين | 4030279714 | 39111454209 |
| مكة المكرمة | 4031089631 | 3909567815 |
| المدينة المنورة | 4650028590 | 40072069105 |
| الطائف | 4032026064 | 39111001921 |
| تبوك | 3550035863 | 3909320045 |
| القريات | 3452009773 | 3910678686 |
| طبرجل | 3402019035 | **-** |
| خميس مشيط | 5855068076 | **-** |
| خميس مشيط | 5855068165 | 3909657490 |
| الباحة | 5800019248 | 40062043785 |
| جيزان | 5900031423 | 40072070996 |
| حائل | 3350043252 | 3909263746 |
| سكاكا | 3400019034 | 40112500674 |
| بيشه | 5851008314 | **-** |
| وادي الدواسر | 1185006333 | **-** |
| ينبع | 4700018687 | 40062057612 |
| عرعر | 3450014721 | 390953349 |
| أبها | 5850068077 | 3909168043 |
| نجران | 5950031630 | 41032597339 |
| القصيم / بريدة | 1131055172 | **-** |
| القصيم / عنيزة | 1128006116 | 40062061546 |
| الرياض / القيروان | 1010603201 | 41103584726 |
| الخفجي | 2057007462 | **-** |

1. **أسس الإعداد**
2. **بيان الالتزام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

والمعيار الدولي المعتمد هو المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة **الحجم** كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بالإضافة إلى المتطلبات والإفصاحات التي أضافتها الهيئة لبعض أقسام ذلك المعيار وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من معايير وآراء فنية لمواضيع لا يغطيها المعيار الدولي مثل موضوع الزكاة والإفلاس.

1. **أسس القياس**

تم إعداد القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض المنشأة قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول. تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة أيضاً استخدام تقديراتها في تطبيق السياسات المحاسبية. وقد تم الإفصاح في الإيضاح رقم (3) عن تلك المناطق التي تتطلب درجة عالية أو أكثر تعقيداً من التقدير، أو التي تتطلب افتراضات وتقديرات هامة.

1. **عملة العرض والعملة الوظيفية**

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

1. **الاستمرارية**

تكبدت الشركة صافي خسارة متراكمة قدرها 8,107,403 ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م **تجاوزت** رأس المال، والتـزاماً بمتطلبات نظام الشركات السعودي فقد قرر الشركاء في تاريخ 08 شعبان 1444هـ (الموافق 28 فبراير 2023م) الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات عند استحقاقها والاستمرار في تقديم الدعم المالي اللازم للشركة شاملاً أية متطلبات قد تنشأ عن عجز السيولة الحالي عندما يتطلب الأمر ذلك وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية المرفقة بافتراض استمرارية الشركة، هذا ولم يتم نشر القرار في الجريدة الرسمية بعد.

1. **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة**

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة، التعديلات التي تترتب عن مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي :

1. **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات**

تقوم الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات لغايات احتساب الاستهلاك اعتماداً على الاستخدام المتوقع لهذه الأصول تقوم الإدارة بمراجعة القيمة والأعمار الإنتاجية المتبقية بشكل سنوي ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

1. **القيمة القابلة للاسترداد**

تقوم الإدارة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي هبوط في قيمتها.

1. **مخصص مخزون راكد وبطيء الحركة**

تقوم الإدارة بتقدير المخصص لتخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق إذا كانت تكلفة المخزون غير قابلة للاسترداد أو تعرّض المخزون للتلف أو للتقادم بشكل كلي أو جزئي أو إذا كان سعر البيع أقل من التكلفة أو أية عوامل أخرى تتسبب في انخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة الدفترية.

1. **التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين**

يتم تحديد تكلفة التزام مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بموجب برنامج المكافآت المحددة غير الممولة ويتم قياسها باستعمال التقييم الإكتواري. يشمل التقييم الإكتواري العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وتشمل هذه الافتراضات تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدل دوران العاملين. ونظراً لتعقيد التقييم وطبيعته طويلة الأجل فإن التزام المكافأة المحددة غير الممولة شديد الحساسية للتغيرات في هذه الافتراضات. لذا تتم مراجعة جميع الافتراضات مرة في السنة أو أكثر عند الضرورة.

1. **عقود الإيجار**

عند تطبيق تصنيف عقود الإيجار تعتبر الإدارة عقود إيجارها إما كإيجار تشغيلي أو ترتيبات إيجار تمويلي. وفي بعض الحالات، لا تكون معاملة الإيجار نهائية دائما، وتستخدم الإدارة الحكم في تحديد ما إذا كان عقد الإيجار هو عقد إيجار تشغيلي أو تمويلي، بالنسبة لترتيبات التأجير التمويلي بدون فائدة، تستخدم الإدارة أفضل تقدير لتحديد سعر الفائدة السائد في السوق لغرض الخصم.

1. **المخصصات والالتزامات المحتملة**

الافتراضات الرئيسية بشأن احتمال وحجم تدفق الموارد من وإلى المنشأة. تشمل هذه التقديرات تقديرات رئيسية بشأن احتمالية ترجيح الحدوث وتقدير مبلغ الواجب.

1. **مدينون تجاريون**

تقوم المنشأة بتقييم المدينون التجاريون لتحديد الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير مالي، عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر، تقوم المنشأة بوضع أحكام حول ما إذا كانت هناك بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل المالي.

1. **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **تقدير تكلفة إنجاز عقود الإنشاءات**

يتم تقدير تكلفة إنجاز المشاريع كجزء من تطبيق طريقة نسبة الإنجاز على محاسبة العقود، حيث تمارس المنشأة حكمها من واقع خبراتها الفنية في مجال الإنشاءات وخبراتها المكتسبة سابقاً من خلال الأعمال المنفذة سابقاً وتحمل نفس الخصائص أو خصائص متشابهة في احتساب التكلفة المقدرة لكل مشروع على حده وتتضمن هذه التقديرات تكلفة الإنشاء، وأوامر التغيير من المقاولين، وتكلفة الوفاء بالالتزامات التعاقدية الأخرى للعملاء. تتم مراجعة هذه التقديرات على فترات منتظمة. أية تغييرات لاحقة في التكلفة المقدرة للإنجاز قد تؤثر على نتائج الفترات اللاحقة.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة**
2. **تصنيف المتداول مقابل الغير متداول**

تقوم المنشأة بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس متداول / غير متداول.

تعتبر الأصول متداولة وذلك عندما:

* يتوقع تحققها أو ينوى بيعها أو استخدامها، خلال دورة التشغيل العادية، أو
* يتم الاحتفاظ بها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة، أو
* يتوقع تحققها خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
* تكون نقدية، أو معادلة للنقدية ما لم تكن خاضعة لقيود على استبدالها أو استخدامها لسداد أية مطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

تصنف كافة الأصول الأخرى كـ "غير متداولة".

تعتبر الالتزامات متداولة وذلك عندما:

* يتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية، أو
* في حالة الاحتفاظ بها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة، أو
* تكون واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
* عند عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الالتزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

تصنف كافة الالتزامات الأخرى كـ "غير متداولة".

1. **النقـد وما في حكمه**

يشتمل النقد وما في حكمه على النقد بالصندوق والنقد لدى البنوك وتخضع لخطر غير مهم من مخاطر التغير في القيمة والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ نشأتها، إن وجدت، والمتوفرة لدى المنشأة بدون أي قيود.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **مدينون تجاريون**

يسجل المدينون التجاريون مبدئياً بسعر المعاملة مالم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل، فإذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس البند بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة. ويتم لاحقًا القياس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي، يتم تكوين مخصص هبوط قيمة المدينون التجاريون عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المنشأة لن تتمكن من تحصيل المبلغ المستحق ويتم قياس هذا المخصص لكل عميل على حده وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم شطب الديون المعدومة مقابل المخصصات المتعلقة بها، ويتم تحميل المخصصات المكونة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

في نهاية كل فترة تجري مراجعة القيمة المسجلة للمدينون التجاريون لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن المبالغ غير قابلة للاسترداد وفي تلك الحالة يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة فوراً في الأرباح والخسائر. إن أي مبالغ مستردة لاحقاً من المبالغ المشطوبة سابقاً تقيد مقابل المصاريف العمومية والإدارية في قائمة الدخل.

1. **المخزون**

يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس طريقة المتوسط المرجح.
تتضمن التكلفة جميع تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي يتم تكبدها لإحضار المخزون إلى موقعه وبحالته الراهنة صافي القيمة القابلة للتحقق عبارة عن سعر البيع المقدر في سياق الأعمال العادية ناقصاً تكاليف الإكمال المقدرة ومصاريف البيع.

يتم تكوين مخصص للمخزون الراكد وبطئ الحركة عند وجود الحاجه لذلك.

1. **الممتلكات والمعدات**

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والهبوط المتراكم في القيمة. تتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المتعلقة باقتناء الأصل وأية تكاليف مباشرة أخرى لازمة لوضع الأصل في المكان والحالة اللازمة ليكون معداً للاستخدام في الغرض المخصص من أجله.

تتضمن تكلفة الأصول التي يتم بناؤها ذاتياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى جعل الأصول في حالة صالحة للاستخدام المقصود منها وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر وإصلاح الموقع الذي تكون فيه.

عندما تكون للأجزاء الهامة من بند الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات.

يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم الاعتراف على أساس الصافي، ضمن الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من بند الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند إذا استوفيت ضوابط الإثبات في القوائم المالية.، أما تكاليف الصيانة والإصلاح الأخرى فيتم إثباتها كمصروف بقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يترتب عليها زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية، ويمكن قياسها بشكل موثوق ولا يتم رسملة تكاليف الاقتراض والتي تثبت كمصروف ضمن الربح والخسارة عند تحملها.

يتمثل الاستهلاك في التوزيع المنتظم للمبلغ القابل لاستهلاك الأصل على مدى العمر الإنتاجي المقدر له. يتمثل المبلغ القابل للاستهلاك الأصل في تكلفة الأصل ناقصاً القيمة المتبقية.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **الممتلكات والمعدات (تتمة)**

عند وجود مؤشرات على أن القيمة المتبقية للأصل أو عمره الإنتاجي قد تغير منذ احدث تاريخ تقرير سنوي يتم مراجعة التقديرات السابقة والأخذ بالاعتبار الحاجة إلى تعديل القيمة المتبقية أو طريقة الاستهلاك أو العمر الإنتاجي ومعالجة هذا التغير على انه تغير في تقدير محاسبي.

يتم تحميل الاستهلاك على الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند للممتلكات والمعدات كما يلي:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **نوع الأصل** |  | **العمر المقدر بالسنة** |  | **نوع الأصل** |  | **العمر المقدر بالسنة** |
| مباني ومرافق |  | 20 |  | ديكورات وتجهيزات |  | 5-10 |
| مباني مقامة على أرض الغير |  | 20 |  | عدد وأدوات وسلندرات |  | 5 |
| تحسينات في أماكن مستأجرة |  | 2-10 |  | لوحات إعلانية |  | 10 |
| آلات ومعدات |  | 7 |  | مباني متنقلة |  | 20 |
| وسائل نقل وانتقال |  | 4 |  | أجهزة مراقبة |  | 5 |
| أثاث ومفروشات ومعدات مكاتب |  | 4-10 |  |  |  |  |

1. **الأصول غير الملموسة**

**الإثبات**

تقوم المنشأة بإثبات أصل غير ملموس فقط في حالة:

1. كان من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي يمكن عزوها للأصل.
2. كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
3. كان الأصل غير ناتج عن نفقة تم تحملها داخليًا على بند غير ملموس.

تقوم المنشأة بتقييم احتمالية المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة باستخدام افتراضيات معقولة يمكن دعمها تمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل. تستخدم المنشأة الاجتهاد لتقييم درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يمكن عزوها إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي، مع إعطاء أهمية أكبر للأدلة الخارجية.

**القياس الأولي**

تقوم المنشأة بقياس الأصل غير الملموس بشكل أولي بالتكلفة. تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه بشكل منفصل:

1. سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للاسترداد، بعد طرح الحسومات التجارية والأموال المستردة.
2. أية تكلفة يمكن عزوها بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.

**القياس بعد الإثبات**

تقوم المنشأة بقياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة مطروحًا منها أي إطفاء متراكم وأي خسائر هبوط متراكم.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **الأصول غير الملموسة (تتمة)**

**برامج الكمبيوتر**

تم تسجيل برامج الكمبيوتر المشتراة بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر هبوط متراكمة. يتم إطفاءها على مدى عمرها الإنتاجي والمقدر **بخمس سنوات** باستخدام طريقة القسط الثابت. إذا كان هناك مؤشرًا على حدوث تغيير كبير في العمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية لهذا الأصل الغير ملموس، يتم تعديل الإطفاء مستقبلا ليعكس التوقعات الجديدة.

**تكاليف البحث والتطوير**

يتم الاعتراف بكافة تكاليف البحث والتطوير كمصروف ما لم تشكل جزءًا من تكلفة أصل آخر يفي بمعايير الاعتراف، ويتم إطفاءها على مدى عمرها الإنتاجي والمقدر بعشرة سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت.

**الإثبات**

تقوم المنشأة في تاريخ الاستحواذ بإثبات الشهرة المقتناة ضمن عملية تجميع أعمال على أنها أصل.

**القياس الأولي**

تقوم المنشأة بشكل بقياس الشهرة بالتكلفة بشكل أولي، كونها الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن حصة المنشأة المستحوذة في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات، والالتزامات المحتملة المثبتة.

1. **الأدوات المالية**

تقوم المنشأة بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين 11 و 12 من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (لالتزام مالي) أو الطرف المقابل (لأصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يتم قياس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

1. تقاس أدوات الدين بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الإثبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.
2. ‌تقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الإثبات، بالتكلفة(التي قد تكون صفراً) مطروحاً منها هبوط القيمة.
3. تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:
* إذا كانت الأسهم تتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.
* تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.
1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **الأدوات المالية (تتمة)**

يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويل جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر، أو تكون المنشأة، رغم أنها قد احتفظت ببعض مخاطر ومكافآت الملكية الهامة، قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر والطرف الآخر لديه القدرة العملية لبيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث ليس بذي علاقة ويكون قادراً على ممارسة تلك القدرة بشكل فردي دون الحاجة لفرض قيود إضافية على عملية التحويل.

ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عندما يتم إطفاؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو ينقضي.

1. **عقود الإيجار**

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي عندما تحول شروط الإيجار جميع مخاطر ومزايا الملكية للأصل المؤجر بشكل جوهري إلى المنشأة. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي. يعتمد تحديد ما إذا كان عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد. يتم إثبات الحقوق في الأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلي كأصول لدى المنشأة بالقيمة العادلة للعقارات المؤجرة(أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار إذا كانت أقل) عند بداية عقد الإيجار. يُدرج الالتزام المقابل للمؤجر في قائمة المركز المالي كالتزام تأجير تمويلي. يتم توزيع دفعات الإيجار بين النفقات التمويلية وتخفيض التزام الإيجار وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. تدرج الموجودات المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التمويلي ضمن الأصول غير المتداولة، ويتم استهلاكها وتقييمها لتحديد خسائر الهبوط في القيمة بنفس طريقة الموجودات المملوكة، يحسب الاستهلاك على الأصل المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي على مدى عمره الإنتاجي أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

يتم تحميل الإيجارات المستحقة التي تتم بموجب عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات الصلة.

1. **دائنون تجاريون**

يتضمن الدائنون التجاريون أرصدة الموردين والمستحقات المتعلقة بهم نظير سلع أو خدمات تم تأديتها للمنشأة وحصلت على السيطرة عليها. تدرج المبالغ المستحقة الدفع مبدئياً بسعر المعاملة مالم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل، فإذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس البند بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة. ويتم لاحقًا القياس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

1. **المخصصات والالتزامات المحتملة**

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على المنشأة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوب لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوب لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **المخصصات والالتزامات المحتملة (تتمة)**

لا يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة، ويتم الإفصاح عن الالتزام المحتمل مالم يكن حدوث تدفق خارج للموارد أمراً بعيد الاحتمال، وعندما تكون المنشأة مسؤولة بشكل مشترك وبشكل منفرد عن الواجب، فتتم معالجة ذلك الجزء من الواجب الذي يتوقع الوفاء به من قبل أطراف أخرى على أنه التزام محتمل. يتم الإفصاح عن الأصل المحتمل عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة محتملاً.

1. **الزكاة**

يتم احتساب مخصص الزكاة الشرعية سنوياً في القوائم المالية وفقاً لتعليمات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

1. **منافع الموظفين**

**منافع الموظفين قصيرة الأجل**

يتم الاعتراف بالتزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يقاس الالتزام بالمبلغ غير المخصوم المتوقع دفعه لمنافع الموظفين قصيرة الأجل ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة الربح في مقابل تلك الخدمة، وذلك عندما يكون على المنشأة التزام نظامي، أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة ويمكن تقديره بصورة موثوقة.

**مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

تشتمل منافع ما بعد التوظيف بالمنشأة على الاشتراكات الشهرية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لمتطلبات الأنظمة في المملكة العربية السعودية.

يتم تصنيف الاشتراكات الشهرية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (كيان مستقل) على أنها برنامج اشتراكات محددة. وتعترف المنشأة بحصتها من الاشتراكات الثابتة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في كل شهر على أنها مصروفات. ليس لدى المنشأة أي التزام قانوني أو حكمي بدفع أية اشتراكات أخرى، والتزامها الوحيد هو دفع الاشتراكات حسبما تُستحَق. يتم دفع التزامات منافع الموظفين وفقا لنظام العمل السعودي.

تستحق مكافأة نهاية الخدمة لكافة الموظفين العاملين وفق الشروط وأحكام نظام العمل المتبع في المنشأة عند انتهاء عقود خدماتهم. يتم قياس التزام مكافأة نهاية الخدمة والذي يمثل خطة منافع محددة بموجب نظام العمل السعودي وفقاً للمبلغ غير المخصوم لاستحقاقات الموظفين كما هو في نهاية فترة التقرير. وذلك لكونه لا يمكن تقدير الخدمة المستقبلية للموظفين دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

1. **احتياطي نظامي**

تمشياً مع متطلبات نظام الشركات وعقد تأسيس المنشأة يتم تجنيب سنويا (10٪) من صافي الأرباح السنوية لتكوين الاحتياطي النظامي للمنشأة. ويجوز التوقف عن هذا التجنيب عندما يبلغ الاحتياطي المذكور (30%) من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **تحقق الإيرادات**

**قياس الإيرادات**

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للعوض المحصل أو المستحق التحصيل وتأخذ القيمة العادلة للعوض المحصل أو المستحق التحصيل في الحسبان أي حسومات تجارية، وحسومات التسوية السريعة وحسومات الحجم التي تسمح بها المنشأة.

وعندما يتم تأجيل التدفق الداخل من النقد أو ما في حكمه وكان الاتفاق يتضمن في جوهره معاملة تمويل، فإن القيمة العادلة للعوض هي القيمة الحالية لكافة المتحصلات المستقبلية والتي يتم تحديدها باستخدام معدل الفائدة الضمني. وتنشأ عملية التمويل، على سبيل المثال، عندما تمنح المنشأة ائتمانا للعميل بدون فائدة، أو قبلت المنشأة من العميل ورقة قبض بمعدل فائدة يقل عن المعدل السوقي كعوض للخدمة المباعة.

**إيرادات عقود الإنشاءات**

تستخدم المنشأة طريقة نسبة الإنجاز في المحاسبة عن إيرادات عقود الإنشاء. وتقوم بتحديد نسبة الإنجاز باستخدام الطريقة المناسبة لتقدير نسبة الإنجاز وفقاً لطبيعة كل عقد، كما يلى :

1. استخدام قياس مدخلات العقد (نسبة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى إجمالي التكلفة المقدرة للعقد). تشتمل تكلفة العقد على التكلفة والمصروفات الإدارية العائدة مباشرة إلى العقد من تاريخ العقد وحتى الانتهاء بالكامل.
2. استخدام طريقة نسبة الإنجاز بتقدير نسبة العمل المنجز حتى تاريخه كنسبة من إجمالي العمل الذي يتعين القيام به بتقدير الجزء الفعلي المكتمل من أعمال العقد، حينما يكون قياس الأعمال المنجزة فعلياً هو المقياس الأنسب لنسبة الإنجاز وذلك للوصول إلى الربح الذي يتعين الاعتراف به للسنة.

يتم إدراج التغيرات في تقديرات التكاليف وخسائر العقود غير المستكملة (إن وجدت) في الفترة التي يتم فيها تحديد تلك التغيرات. وعندما يكون من المحتمل أن إجمالي تكاليف العقد سوف يتجاوز إجمالي إيرادات العقد، يتم إدراج الخسارة المتوقعة مباشرة ضمن الربح أو الخسارة.

عندما لا يكون من الممكن تقدير ناتج العقد بدرجة معقولة من الثقة، فانه يتم الاعتراف بالإيراد في حدود المبالغ المتوقع استردادها من التكلفة المتكبدة. ويتم الاعتراف بتكلفة العقد المتكبدة على أنها مصروفات في الفترة التي تحققت فيها.

**إيرادات المبيعات**

يتم إثبات الإيرادات من المبيعات عند تسليم أو شحن المنتجات التي يتم بمقتضاها انتقال المخاطر والمنافع الهامة المصاحبة لملكية البضاعة إلى المشتري بحيث لا يكون للمنشأة سيطرة فعالة أو مشاركة إدارية مستمرة بالدرجة التي ترتبط عادة بملكية البضاعة وعندما يمكن قياس مبلغ الإيرادات بطريقة يعتمد عليها ويكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى المنشأة وإمكان قياس تكلفة المعاملة بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تسجيل المبيعات بعد خصم المردودات والخصم التجاري وخصم الكمية.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **المصروفـات**

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة التقرير في شكل تدفقات خارجية، أو نقصان في الأصول، أو تحمل الالتزامات، مما يؤدي إلى نقصان في حقوق الملكية، بخلاف النقصان المتعلق بالتوزيعات التي تتم على الملاك.

لأغراض إعداد قائمة الدخل يتم عرض المصروفات باستخدام تصنيف مستند إلى وظيفة المصروف حيث تجمع المصروفات على طبيعتها على أنها جزء من تكلفة الإيرادات أو على أنها جزء من الأنشطة الإدارية، أو أنشطة التوزيع إن وجدت.

تتبع الإدارة أساس منتظم لتوزيع المصروفات المشتركة بين الوظائف الرئيسية لهذه المصروفات.

1. **توزيعات الأرباح**

يتم تسجيل توزيعات الأرباح النهائية في الفترة التي يتم فيها اعتمادها من قبل مجلس إدارة المنشأة.

1. **المعاملات بالعملات الأجنبية**

تمسك المنشأة حساباتها بالريال السعودي، ويتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية الى الريال السعودي وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية كما في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الريال السعودي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن المكاسب والخسائر الناتجة عن التسديدات أو تحويل العملات الأجنبية يتم إدراجها ضمن قائمة الدخل الشامل.

1. **الأدوات المالية القيمة العادلة وإدارة المخاطر**

**القيمة العادلة**

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم به مبادلة أصل أو سداد التزام في معاملة تتم بين طرفين بعلمهما وملء إرادتهما على أساس تجاري. تعتبر الإدارة أن القيم العادلة للأرصدة المدينة الأخرى، والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب قيمها الدفترية، ولا تعتقد الإدارة أن القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للمنشأة تختلف جوهريًا عن قيمتها الدفترية.

**إدارة المخاطر**

تتعرض المنشأة للمخاطر التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

* مخاطر السيولة
* مخاطر الائتمان
* مخاطر العملات الأجنبية
* مخاطر أسعار العمولات

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المنشأة لكل من المخاطر أعلاه، أهداف المنشأة، السياسات وطرق قياس وإدارة المخاطر وإدارة المنشأة لرأس المال.

**مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالمطلوبــات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر أموال كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. وعلى ذلك فإن المنشأة غير معرضة لمخاطر هامة تتعلق بالسيولة.

تتكون المطلوبات المالية للمنشأة من دائنون تجاريون والمستحقات الأخرى. من المتوقع من الناحية العملية أن يتم ســـداد جميع هذه المطلوبات المالية خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي وتتوقع إدارة المنشأة أن يكون لديها أموال كافية للقيام بذلك.

**مخاطر الائتمان**

إن مخاطر الائتمان تتمثل في إخفاق أحد الأطراف في أداة ماليـــة في الوفـــاء بالتزامـــه والتسبب في تكبـــد المنشأة خسارة مالية، إن الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساس النقدية بالبنوك والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم المنشأة بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية كما أن لدى المنشأة سياسة بخصوص حجم الأموال المودعة في كل مصرف ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك. كما لا تتوقع الإدارة أن تتعرض لمخاطر ائتمان هامة من حسابات الأرصدة المدينة نظرا لتعاملها مع عملاء ذات ملاءة مالية وقدرة ائتمانية عالية، كما أن الإدارة تقوم بمراقبة الأرصدة المدينة القائمة دورياً.

**العملات الأجنبية**

تنتج مخاطــر العمــلات من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

 لم تقم المنشأة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الريال السعودي والدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات هامة. تراقب إدارة المنشأة تقلبات معدلات العملات وتعتقد أن مخاطر العملات غير جوهرية.

1. **الأدوات المالية القيمة العادلة وإدارة المخاطر(تتمة)**

**مخاطر أسعار العمولات**

تظهر مخاطر أسعار العمولات من التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات الفائدة التي تؤثر على الربح المستقبلي أو القيم العادلة للأدوات المالية. لا يوجد لدى المنشأة أصول أو التزامات هامة عرضة للتغيرات في أسعار العمولات. تعتقد إدارة المنشأة أن مخاطر سعر الفائدة غير جوهرية.

**إدارة رأس المال**

إن سياسة المنشأة فيما يتعلق بإدارة رأس المال هي المحافظة على قاعدة رأس مال قوية للمحافظة على الشركاء، والدائنون وثقة السوق وكذلك استمرار تطور نشاط المنشأة في المستقبل. تقوم الإدارة بمراقبة العائد على رأس المال والذي يحدد بقسمة صافي الربح التشغيلي على حقوق الشركاء.

تسعى المنشأة إلى المحافظة على التوازن بين أعلى عائد ممكن تحقيقه في حال الاقتراض لأعلى حد ممكن والأفضلية والأمان المتأتي من مركز قوي لرأس المال. لم يكن لدى المنشأة أي تغيير في إدارة رأس المال خلال الفترة كما لا تخضع المنشأة لأي متطلبات خارجية لرأس المال.

1. **أرقام المقارنة**

تم إعادة تبويب بعض أرقام سنة المقارنة لتتوافق مع تبويب السنة الحالية.

1. **اعتماد القوائم المالية**

اعتمدت هذه القوائم الماليـة مـن قبـل الشركاء في تاريخ 000 000 1446هـ الموافق 000 000 2024م.